خاتمة

obeikandl.com

obeikandl.com

خاتمة

استهدفت هذه الدراسة اختبار فرضيتها الأساسية وهى أن اندماج الدول الأفريقية فى منظومة الاقتصاد الرأسمالى العالمى بصورة متسارعة قد جعل تلك الدول عرضة للصدمات الاقتصادية الخارجية، حيث إن اقتصادات الدول الأفريقية لا تزال بحاجة لاستكمال الشروط الموضوعية التى تعزز من قدرتها التنافسية فى الأسواق العالمية من جانب، وتجعلها قادرة على تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المعتمدة على الذات والتى تمكنها من مواجهة الصدمات الاقتصادية والتقليل من آثارها من جانب آخر.

وقد اهتمت الدراسة بتحليل طبيعة وأسباب الأزمة المالية والاقتصادية (٢٠٠٨م)، والكيفية التى انتقلت بها تلك الأزمة إلى اقتصادات الدول الأفريقية، وتأثيرها على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية فى تلك الدول، والجهود التى بذلت فى مواجهة هذه الأزمة على المستوى الدولى والإقليمى والقومى فى محاولة لتقديم تصور للسياسات الاقتصادية المستقبلية التى تقى دول القارة من التعرض للصدمات الاقتصادية المتكررة للنظام الرأسمالى العالمى، والمضى قدمًا فى مسيرة النمو والتنمية.

وفى إطار هذا التحليل توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- أن النظام الرأسمالى العالمى قد مر بموجات طويلة ومتكررة من الأزمات الاقتصادية منذ نشوئه وتطوره مما دفع العديد من الاقتصاديين إلى اعتبار أن هذه الأزمات الدورية ما هى إلا جزء من أزمة أوسع لمستقبل النظام الرأسمالى.

- وفيما يتعلق بدراسة الأزمات الاقتصادية فى عقد التسعينيات توصلت الدراسة إلى أن تلك الأزمات لا يمكن أن تنسب ببساطة إلى عوامل نقدية أو إلى أى

شكل آخر من أزمات الائتمان، وإنما ترجع بشكل أساسى لآثار العدوى بسبب العولمة المالية، كما توصلت الدراسة إلى أن تلك الأزمات جميعها كان السبب الرئيسى فى حدوثها هو أزمة الأسواق المالية، حيث توقف الاقتصاد عن تلقى التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل (الأموال الساخنة) التى استفاد منها من قبل، وأصبح مطالبًا بسداد القروض المستحقة.

- أوضحت الدراسة أن الاقتصادات الأفريقية قد تأثرت بالأزمة الآسيوية التى انتقلت إليها من خلال قناتين رئيستين هما القنوات التجارية، والقنوات المالية، وتمثلت القناة التجارية فى انخفاض الطلب على الصادرات الأفريقية، وزيادة المنافسة على أسعار صادراتها بسبب انخفاض أسعار الصادرات الآسيوية نتيجة للهبوط الكبير فى أسعار صرف عملاتها ، فى حين انتقلت الأزمة عبر القنوات المالية من خلال انخفاض الاستثمار المباشر لآسيا فى أفريقيا ، كما أن التراجع فى أسعار الأسهم والسندات فى أعقاب الأزمة الآسيوية قد أدى إلى صعوبة وصول المستثمرين فى الأسواق الصاعدة إلى الأسواق الدولية لتمويل حالات العجز الموجودة فى الحسابات الجارية، كما أجبرت العديد من الدول على زيادة معدلات فائدتها لتقليص التدفقات الرأسمالية للخارج، وهو ما أثر بدوره على الاستثمار المباشر والاستثمار فى الأوراق المالية فى الأسواق الأفريقية الصاعدة، وقد كانت الدول الأكثر تأثرا بهذا النمط هى مصر، والمغرب، وجنوب أفريقيا، وتونس.

- توصل التحليل الذى قامت به الدراسة لماهية وأسباب الأزمة المالية العالمية التى اندلعت فى عام ٢٠٠٨م إلى أن الحدة التى اندلعت بها هذه الأزمة ناجمة عن الأزمة الجوهرية فى الربحية، والتراكم فى الاقتصاد الحقيقى، وهى نتيجة لعقود طويلة من ممارسات الطبقة الرأسمالية فى الولايات المتحدة ومناطق أخرى فى محاولة رفع متوسط معدلات الربح التى حدثت بين الخمسينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وهى نتيجة تراكمية معقدة من سلسلة ردود أفعال الطبقة الرأسمالية تجاه المشاكل الاقتصادية التى يمكن أن تعزى إلى استمرار مشاكل ربحية رؤوس الأموال المنتجة أو علاقة رأس المال بما يطلق عليه الاقتصاد العينى .

- كما أوضحت الدراسة أن هذه الأزمة المالية قد تحولت إلى أزمة اقتصادية شاملة بتأثيرها على قطاع الاقتصاد العينى أو الاقتصاد الحقيقى ، حيث كانت قناة الائتمان إحدى الآليات التى أثرت بشكل كبير على قطاع الاقتصاد الحقيقى خلال الأزمة المالية، وحولتها من مجرد أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية هيكلية شاملة، وهى أزمة عالمية، حيث بدأت فى الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن عدواها ما لبثت أن انتقلت إلى الاقتصادات الأخرى بحكم التشابك الشديد بين أسواق المال، وضخامة حجم الأموال التى تنتقل فيما بينها، وبحكم تقلص الحواجز التى كانت تحول دون تسرب الصدمات الاقتصادية من اقتصاد إلى آخر، أو التى كانت تخفف من حدتها على الأقل.

- انتقلت الأزمة المالية العالمية من الاقتصادات المتقدمة إلى الاقتصادات الأفريقية من خلال عدد من القنوات، سواء كانت قنوات مالية مباشرة أى نتيجة التعرض المباشر للنظام المالى الدولى من خلال الروابط المالية فى أسواق الأوراق المالية والقطاع المصرفى، وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، أو تنتقل من خلال القنوات غير المباشرة ، والمقصود بها التأثير من خلال الاقتصاد الحقيقى سواء من خلال التجارة الخارجية أو التحويلات أو تدفقات المساعدات ، ولقد توصلت الدراسة إلى أن القنوات غير المباشرة كانت ذات تأثير أكثر وضوحًا على الاقتصادات الأفريقية بسبب الهياكل الاقتصادية للدول الأفريقية، حيث كان التأثير على القطاعات الحقيقية فى الاقتصاد أكثر وضوحًا ، فى حين كانت القنوات المالية المباشرة ذات تأثير أقل.

- أوضحت الدراسة أن تأثيرات الصدمة الاقتصادية بين الدول المختلفة داخل القارة الأفريقية قد اتسمت بالتباينات الكبيرة، ويرجع ذلك- إلى حد كبير - إلى الظروف الأولية التى سادت فى كل دولة قبيل اندلاع الأزمة من جانب، وطبيعة المؤسسات وبخاصة التنظيمية منها فى كل دولة من جانب آخر، وكذلك وفقًا

لدرجة ارتباط كل دولة بالاقتصاد العالمى من ناحية ثالثة ، كما أن هناك أدلة متزايدة على أن تأثير الأزمة على الفقراء كان أكثر حدة من تأثيرها على غير الفقراء، والفقراء أيضًا هم أكثر من يعانى من تقليص الإنفاق الاجتماعى.

- وفيما يتعلق بجهود المجتمع الدولى فى مواجهة الأزمة فقد توصلت الدراسة إلى أنه لم يتم مواجهة المشاكل الخاصة بالتمويل ، حيث لم تكن حالات العلاج الفورى للأزمات المالية التى أصابت البنوك مصحوبة بعمليات مراقبة مناسبة وملائمة، حيث كانت عمليات الإنقاذ المالى للمؤسسات المالية غير موجهة فقط لحماية الدول المتعرضة للأزمة، ولكن أيضًا لحماية البنوك التى قامت بتنفيذ عمليات الإقراض بصورة غير مسؤولة، ومن ثم فإن مشاكل النظام المالى لا تزال قائمة بشكل كبير، ومن المحتمل أن تتفاقم مرة أخرى وبصورة أكثر ضراوة فى المستقبل المنظور.

- كما ركزت الجهود على مزيد من ضخ الأموال للعمل على استعادة النظام المالى لعافيته، مع مراعاة بعض الاحتياطات لمنع التجاوز، وهو ما لا يمكن التحكم فيه، حيث مازالت الاحتكارات المالية والاقتصادية الكبرى تتحكم فى الاقتصاد، وتعمل إدارتها وفقًا لمصالحها الخاصة.

- أوضحت الدراسة أن المساعدات المقدمة من مؤسسات التمويل الدولية كعلاج للأزمة فى العديد من الدول النامية قد أتت بشروط تتعلق بخفض حالات العجز فى الموازنات العامة لهذه الدول من خلال انتهاج مجموعة من الإجراءات مثل خفض الإنفاق العام، والإزالة التدريجية للإعانات، والدعم للقدم للطاقة... وغيرها ، وهى إجراءات من شأنها العمل على الحد من الطلب المحلى، وعدم القدرة على اتباع أية إستراتيجية موازية للنمو تعتمد على الطلب المحلى، حيث إن الانخراط فى المزيد من سياسات الاستجابة للأزمة تهدف إلى منع المؤسسات من الانهيار من خلال مزيد من عمليات ضخ الأموال لإنقاذ المؤسسات المالية، فى حين يتم تخصيص موارد أقل للإنفاق على الخدمات العامة، أو زيادة التوظيف من

المحتمل أن تبقى الطلب الاستهلاكى فى حالة ركود، ومن ثم الحد من النمو المدفوع بزيادة الطلب الاستهلاكى.

- فيما يتعلق بالإجراءات التى اتخذتها الحكومات القومية الأفريقية فى مواجهة الأزمة نجد أن تلك التدابير وبخاصة الحزم الشاملة المتبناة فى دول شرق وجنوب أفريقيا، يبدو أنها اتخذت فى الوقت المناسب، وقد وُضِعت أهدافُ جيدة لهذه التدابير تعمل على تحفيز الطلب المحلى مما سوف يعوض تراجع الصادرات، كما أن هذه التدابير تدعم النمو طويل الأجل من خلال اقترانها بالجهود الرامية لتحسين التجارة، وتشجيع الإنتاج، وتعزيز ثقة المستثمرين ..

- كما وجدت الدراسة أن جميع الدول الأفريقية لم تكن فى موقف يسمح لها بتنفيذ سياسات توسعية كعلاج للأزمة بسبب حالات العجز المالى، وعجز الحساب الجارى، وارتفاع معدلات التضخم فى عدد من الدول مثل غانا على سبيل المثال، كما تفتقر السياسات النقدية فى الدول الأفريقية إلى أدوات واضحة تمكنها من تحقيق تأثير سريع على الاقتصاد الحقيقى، وسوف تتسبب معدلات الفائدة المرتفعة الناجمة عن سياسات التقشف النقدى إلى رفع تكاليف سداد الدين مما يجعل الدعم المالى أكثر صعوبة، وقد يؤدى إلى إبطاء التوسع فى الطلب الكلى.

- وتوصلت الدراسة إلى أن سياسات الدول الأفريقية فى مواجهة الأزمة كانت تفتقر للوسائل السليمة فى إدارة الصدمات الاجتماعية، حيث لم تتم مواجهة العواقب والنتائج الاجتماعية التى ترتبت عليها ..

- كذلك توصلت الدراسة إلى وجود حاجة ملحة لدى الدول الأفريقية لإيجاد منهج بديل للتنمية والنمو مغاير لما كان سائدًا قبيل الأزمة العالمية الحالية ٢٠٠٨م، والذى تسبب فى الصدمات الاقتصادية الحادة والمتكررة التى أصابت الاقتصادات الأفريقية من جراء اندماجها المتسارع فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى.

وبناءً عليه قدمت الدراسة ملامح عامة للسياسات الاقتصادية الواجب اتباعها فى دول القارة، والتى يجب أن تقوم على مجموعة من الدعائم أهمها:

١- تغيير قواعد العلاقات مع الاقتصاد العالمي، حيث أوضحت الدراسة أن تعرض الدول الأفريقية للهزات الاقتصادية من جراء الأزمات العالمية ينبع فى الأساس من موقع القارة فى منظومة الاقتصاد العالمى، بمعنى علاقات القارة الأفريقية بتلك المنظومة، والتى يجب أن تقوم على قناعة أفريقية بأن العولمة ليست حتمية، وأنه يجب التمييز بين وسائل التأهل للعولمة والاستعداد للاندماج فى الاقتصاد العالمى من جهة، وبين وسائل الانخراط الفعلى فى العولمة والدخول فى المنافسه من جانب آخر، وهو ما يتطلب التأكيد على ضرورة قطع شوط طويل فى التنمية وبناء المزايا التنافسية التى تؤهل الدول الأفريقية للاستفادة من مزايا العولمة، كما أن هناك حاجة ملحة لوجود نظام نقدى دولى يراعى مصالح كافة دول العالم بدلًا عن النظام النقدى الدولى الحالى الذى يستند على ما يمكن تسميته بالقاعدة النقدية الدولارية، وتقترح الدراسة التوجه نحو وضع بدائل أخرى قد تبدو بدائل إقليمية، حيث توصى بأن تقوم كل دولة بوضع مجموعة من الترتيبات الخاصة فيما بينها وبين شركائها التجاريين سواء بشكل ثنائى أو ضمن تجمعات اقليمية وذلك باعتماد عملاتها بالإضافة إلى الذهب إن أمكن فى تسوية مبادلاتها التجارية، ومن ثم يتحول النظام النقدى الدولى من كونه نظامًا دوليًا ليأخذ شكل المناطق الإقليمية النقدية.

٢- تؤكد الدراسة على أهمية تحقيق الاستقرار المالى من خلال إصلاح النظام المالى الدولى القائم والذى أثبت فشله فى تحقيق الاستقرار، ومنع حدوث الأزمات، بالإضافة إلى ترسيخ حالة عدم المساواة العالمية، حيث لا مناص من المراقبة الحكومية المنهجية، ومراقبة عمليات التمويل التى لن يتسنى تحقيقها إلا من خلال حماية الجزء الرئيسى للنظام المالى والمصرفى من خلال فرض درجة عالية من ملكية الدولة للنظام المصرفى تمكن من عملية المراقبة العامة لعملية توجيه الأرصدة الائتمانية نحو الاستثمارات المنتجة.

٣- التأكيد على ضرورة خلق المبادرات الإقليمية سواء من خلال تطوير ودعم المنظمات الإقليمية الأفريقية القائمة، أو من خلال خلق مبادرات جديدة ذات توجهات أكثر راديكالية وتقدمية، حيث إن التكتلات الإقليمية والأشكال المختلفة من التعاون الإقليمى الأفريقى ذات أهمية قصوى سواء فيما يتعلق بسيطرة القارة على مواردها الطبيعية، وتطوير التكنولوجيا وتطويعها لأهدافها التنموية، أو فيما يتعلق بدعم القدرة التفاوضية للدول الأفريقية فى تعاملاتها مع المجتمع الدولى.

وتتمثل أهم السياسات الاقتصادية الأفريقية المقترحة فى :

• إعادة هيكلة القطاع الإنتاجى، حيث تقترح الدراسة إعادة النظر فى النموذج الاقتصادى الذى يعتمد إستراتيجية التوجه نحو التصدير بصوره مفرطة، حيث يتعين على الدول الأفريقية إعادة توجيه اقتصاداتها نحو الطلب المحلى المتزايد من خلال تعزيز النمو المعتمد على الاستثمار والاستهلاك المحليين، وكذلك العمل على تنويع الهياكل الإنتاجية الأفريقية للتقليل من مخاطر الاعتماد على القطاعات الأولية فى تشكيل النشاط الاقتصادى وتوليد الدخل.

• أوضحت دراسة مجموعة من تجارب التنمية أن الدولة تلعب دورًا مهمًا فى النهوض الاقتصادى للأمم، وأنه ما كان لتلك الدول التى حققت قفزات نوعية فى مجالات التنمية الاقتصادية أن تنهض بهذه الصورة لولا الدور القوى للدولة فى عمليات التنمية الاقتصادية، مع افتقار رأسمالى الدول النامية ومن ضمنها أفريقيا لمشروع وطنى للتنمية، وارتباط الاستثمارات الضخمة عادة بالشركات متعددة الجنسية التى تهدف لتكريس التبعية فى مقابل مصالحها بالمنطقة، بالإضافة إلى نزوع الرأسماليات المحلية للأنشطة التى تحقق أرباحًا سريعة والتى لا يمكن أن تقوم عليها دعائم التنمية الاقتصادية المستندة على التخطيط الإستراتيجي.

• ضرورة إعادة تنظيم ومراقبة القطاع المالى والمصرفى فى الدول الأفريقية من خلال فرض درجة عالية من ملكية الدولة للمؤسسات المالية والمصرفية، مع

الاهتمام بتطوير البنية الأساسية المالية المتمثلة فى التشريعات والضوابط القانونية والتنظيمية خصوصا فيما يتعلق بالتعامل مع الأسواق المالية، ويقتضى الأمر أيضًا فرض ضرائب على الأموال الساخنة فى البورصات والتى تقل مدة استثماراتها عن أجل معين ، كما يجب فرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية المتحققة من تعاملات البورصة أسوة بالأنشطة الإنتاجية الفعلية.

• على الدول الأفريقية مواصلة تطبيق إستراتيجية حذرة لمراقبة تدفقات رؤوس الأموال، ووضع ضوابط لحركتها عبر الحدود الأفريقية، والأهم من ذلك هو إعادة التفكير وعدم التعجل فى تحرير المعاملات الرأسمالية.

• فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة هناك ضرورة للتعامل معها بحذر، ووضع الإجراءات والشروط التى تضمن عدم منافستها للمشروعات الوطنية، وتوجيهها للاستثمار فى القطاعات التى تخدم برامج التنمية الوطنية، وتعمل على خلق الوظائف، وتنويع الهيكل الإنتاجى وهيكل الصادرات.

• تمثل السياسة النقدية فى الدول الأفريقية بعد اندلاع الأزمة العالمية تحديًا أكبر خصوصًا مع الظروف الاقتصادية الخارجية المتقلبة ، حيث إن إدارة الاقتصاد الكلى فى فترة ما بعد الأزمة تتطلب رؤية أوسع لأهداف السياسة العامة، مع زيادة الأولوية المعطاة لتحقيق الاستقرار فى الإنتاج وسعر الصرف، بالإضافة للسيطرة على معدل التضخم، وهو ما يتطلب اتخاذ أشكال وسيطة من أشكال نظم الصرف بدلًا من التعويم الصريح لأسعار الصرف، كما يجب استخدام سياسة نقدية مرنة فيما يتعلق بالأهداف التشغيلية.

• وعلى مستوى السياسة المالية هناك حاجة ملحة لتوجيه الإنفاق العام نحو تعزيز الاستثمارات المنتجة فى قطاعات الاقتصاد الحقيقى من خلال زيادة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، كما يجب على الدول الأفريقية خلال تركيزها على سياسات التعزيز المالى العمل على زيادة الإنفاق على المشروعات الاجتماعية ذات

الطابع العام مثل البنية الأساسية والصحة والتعليم، كما يجب أن تتمحور الأهداف المتوسطة الأجل للسياسة المالية حول تقليص رقعة الفقر فى الدول الأفريقية عبر نمو قوى ومستدام بدلًا من التركيز على الاستقرار وتحقيق أدنى معدل للتضخم، واستبدال ذلك بتنشيط عملية النمو المدفوع بالإنفاق العام.

• وفيما يتعلق بالنظام الضريبى، هناك ضرورة لاتباع الأنظمة الضريبية التى تحقق العدالة فى توزيع الدخول مثل الضرائب التصاعدية، والضرائب على الأرباح الرأسمالية، وكذلك إلغاء كافة الإعفاءات الضريبية المقدمة للشركات متعددة الجنسيات والاحتكارات العالمية العاملة فى الدول الأفريقية.

• كما تقترح الدراسة تطبيق منهج للزراعة والتنمية الريفية أكثر شمولية يقر بدور التدخل الحكومى فى وضع سياسات زراعية ملائمة، وتوفير المدخلات، وإدارة أسعار المحاصيل، مع ضرورة إعادة قراءة وتحليل إمكانية تطبيق التعاونيات الزراعية الأفريقية فى ظل محدودية القدرات الإنتاجية للمزارعين الأفارقة، وضعف القدرات الإنتاجية لهم، وضعف وضعهم التنافسى، وذلك من خلال الاستفادة من تجربة التعاونيات الزراعية فى النماذج الأفريقية التى طبقت الاشتراكية، مع تلافى مشكلات وعيوب هذه التجارب، ومحاولة استنباط نموذج تعاونى جديد يتناسب مع الظروف الأفريقية.

• كذلك تؤكد الدراسة على أن نجاح السياسات الاقتصادية الكلية السابقة تستلزم أن ترافقها حزمة من الإصلاحات الهيكلية مثل إنشاء البنى الأساسية، وفتح الأبواب أمام الشراكات الإنتاجية، وتنمية قواعد رأس المال البشرى، وتطوير شبكات الضمان والأمان الاجتماعى.

• وتؤكد الدراسة فى النهاية على أن أى بديل اقتصادى فى مواجهة الليبرالية العالمية لابد أن يكون بديلًا ديمقراطيًا بالضرورة، إذ لا يمكن تحقيقه من خلال نظم سياسة غير وطنية تابعه للرأسمالية العالمية، ومن ثم فهناك ضرورة لوجود حكومات

ديمقراطية شعبية تعتمد المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات، مع توافر قدر عال من الحريات السياسية والاجتماعية التى تهيئ المناخ لتشكيل التكوينات والقوى السياسية والاجتماعية القادرة على المشاركة الفعالة.

obeikandl.com